المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 08-03-2008 العـــدد : 16390
الصفحـات : 5 المسلسل : 41

ابن حميد: الخطاب يحمل مضامين ورؤى تنير عمل المجلس وقطاعات الدولة

خادم الحرمين يستعرض سياسة الدولة الداخلية والخارجية أمام الشورى.. السبت المقبل

المصـــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 08-03-2008
الصفحـات : 5
العـــدد : 16390
المسلسل : 41

عبدالسلام البلوي - الرياض

يفتتح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز «حفظه الله» أعمال السنة الرابعة من الدورة الرابعة لمجلس الشورى يوم السبت المقبل، ويلقي خطابا بهذه المناسبة يطرح فيه سياسة الدولة الداخلية والخارجية وأهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحظى بأولوية من جانب حكومته الرشيدة.. وتحظى الجلسة السنوية للمجلس باهتمام محلي وخارجي لأهمية الخطاب الملكي الذي يفتتح به أعمال تلك الجلسة الذي يتضمن سياسة الدولة الداخلية والخارجية تجاه عدد من القضايا والشؤون الداخلية والدولية.

وحول التطلعات المستقبلية للمجلس فيما يتعلق بتوسيع قاعدة عضويته لتبلغ ٢٠٠ عضوا، وكذلك الحال بالنسبة للصلاحيات، قال رئيس المجلس فضيلة الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد في تصريح له «المدينة»: إن هذا الخطاب من لدن المقام الكريم ينص عليه نظام المجلس في مادته «الرابعة عشرة» متناولا فيه «أيده الله» سياسة الدولة الداخلية والخارجية، ونتطلع إليه في كل عام لما يحمله من مضامين ورؤى حكيمة تنير العمل، ليس فقط تحت قبة المجلس، وإنما لمختلف قطاعات الدولة ومؤسساتها، كما تعد وثيقة تستلهم منها مواقف المملكة تجاه كثير من القضايا والمستجدات على جميع المستويات. ويضيف ابن حميد: وبالنسبة لزيادة عدد الأعضاء فهذا مرهون بولي الأمر الذي يقدر حجم المصلحة الوطنية في الزيادة، أو بقاء العدد كما هو عليه ١٥٠ عضوا، وكذا الحال بالنسبة للصلاحيات، والمجلس بحمد الله ثم بدعم كريم من قبل خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده بات في واجهة القرار الوطني عبر ما منحه له نظامه من آليات عمل وصنع القرار الفاعل سواء من ناحية إيجاد الأنظمة وتعديلها أو من ناحية الرقابة على الأداء الحكومي عبر دراسته للتقارير السنوية للجهات المختلفة.

من جهتهم طالب أعضاء المجلس رئيس المجلس بالخروج بكلمتهم التي سيلقيها نيابة عنهم أمام خادم الحرمين عن الإطار التقليدي، وتوقعوا في تصاريحهم لـ«المدينة» أن يكون بها نوع من الصراحة والشفافية والمطالبة بمزيد من الصلاحيات وزيادة عدد الأعضاء عن ١٥٠ عضوا، وقالوا إن كلمة الملك التي سيلقيها أمام المجلس تضع أمام الأعضاء الخطوط العريضة للسياسة الداخلية والخارجية، وتمنوا أن يكون للمجلس مزيد الصلاحيات في المستقبل.

من جانبها وجهت إدارة العلاقات العامة بالمجلس الدعوة لـ٣٠٦ مدعوين من أصحاب السمو الملكي الأمراء وأمراء المناطق والوزراء وسفراء الدول العربية والإسلامية والدولية وكبار المسؤولين العسكريين والمدنيين ورؤساء التحرير في الصحف المحلية، ويشتمل الحفل الذي استعدت له القاعة الكبرى بالمجلس على كلمتين، حيث سيلقي خادم الحرمين كلمة يعلن فيها افتتاح أعمال السنة الرابعة من الدورة الرابعة للمجلس، ثم يلقي رئيس مجلس الشورى الدكتور صالح بن حميد كلمة ترحيبية بالمليك يوضح فيها ما تم إنجازه في السنة الثانية وما يتطلع إليه المجلس من إنجازات، وقد يضمنها بالمطالبة بمزيد من الصلاحيات.

يذكر أن السنة الثالثة من الدورة الرابعة للمجلس حفلت بالعديد من التشاريع والمنجزات والقرارات المهمة في مختلف القضايا والاتجاهات، حيث أقر المجلس أنظمة القضاء وديوان المظالم والجامعات والمجلس الأعلى للتعليم، وكذلك ظاهرة كثرة العسكريين الذين يحالون على التقاعد بتقارير طبية، ومشروع نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية وعقوبة التشهير بالمخالفين لنظام

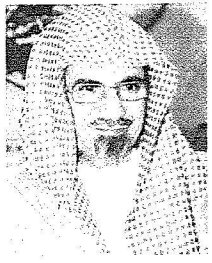

صالح بن حميد

الإقامة من المواطنين والوافدين والمنشآت، ومشروع إنشاء هيئة عليا للإسكان والتنمية العقارية، ونظام البنك الزراعي العربي السعودي، ونظام مكافحة الغش التجاري، ومشروع اللائحة التنظيمية لمراكز التأهيل الأهلية للمعوقين، ومشروع نظام الغرف التجارية والصناعية، ومشروع نظام مكافحة الاعتداء على المال العام وإساءة استعمال السلطة، والإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وطلب وزارة الداخلية منحها صلاحية البت في حالات تملك غير السعوديين للعقار بدون موافقة مسبقة، واقتراح إضافة نص إلى نظام الدفاتر التجارية، وتحديد الحالات التي ينطبق عليها قرار مجلس الوزراء رقم (٧٥٨) وتاريخ ١٣٩٦/٦/١٢هـ القاضي بالموافقة على عدم تحصيل الغرامة من تركة من ترتبت عليه إذا توفي قبل أدائها والحالات التي لا ينطبق عليها، واقتراح إضافة مواد إلى نظام هيئة السوق المالية تتعلق بعلاوة الإصدار، وطلب الموافقة على إلغاء رسم تصدير الجلد الخام غير الدبوغ، كما أقر المجلس عشرات التقارير السنوية للوزارات والمنشآت الحكومية والاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي أقرها المجلس خلال العام المنصرم ما بين اتفاقيات في المجال الأمني والتشاور السياسي واتفاقيات عامة للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني والتعليمي والثقافي والشبابي والرياضي وبعض البروتوكولات.

مشاريع قادمة

وهناك مشاريع لازالت قيد الدراسة ومن المنتظر أن يدرسها المجلس ويناقشها في جلساته المقبلة، وقد أنهت اللجان المتخصصة في المجلس دراسة بعض منها وقدمتها للأمانة العامة، منها إعادة النظر في الشرط الوارد في المادة «الثانية/٣» من نظام المؤسسات الصحية الخاصة مشروع نظام الرسوم البلدية، ومشروع نظام المقيمين المعتمدين، ونظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية، ولائحة تتعلق بمن يستعان بهم في أعمال الدفاع المدني، واللائحة التنظيمية للجنة الوطنية لسلامة المرور، واقتراح إنشاء جمعية للسلامة، وتنظيم الفحص الدوري الشامل للمركبات، وأيضا ضرورة إيجاد الحلول العملية السريعة لظاهرة ارتفاع معدلات الإصابات والوفيات نتيجة حوادث السيارات بما في ذلك إنشاء شركة مساهمة للفحص الدوري للمركبات، ومشروع لائحة مراقبة الأراضي الحكومية وإزالة التعديات، ومشروع نظام إيرادات الدولة، وطلب استثناء العاملة التي تستقدم لخدمة الحرمين الشريفين في موسمي الحج والعمرة، واقتراح تعديل المادة «الرابعة» من تنظيم معاملة القادمين بتأشيرات دخول للحج أو العمرة وغيرها. وقد استدعى المجلس عددا من أصحاب السمو الملكي الأمراء والوزراء والمسؤولين الحكوميين لمناقشة المشاريع والتقارير ذات الاختصاص ومنهم صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، وصاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان أمين عام الهيئة العليا السياحة، ووكذلك وزراء العمل والمالية والتجارة والصناعة والثقافة والإعلام.